Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 5, 2026, 8898

Deanship of Scientific Research

Knowledge Economy and its Role in Serving Society in Jordanian Universities

Rima Mustafa Hassan Al-Nashash[1*], Mohammad Habib Al-Samkari[2], Ibtisam Al-Fayez[3]

[1] Faculty of Educations, University of Jordan, Jordan

[2] Requirements Coordination Office -The University of Jordan University; Middle East University, Jordan, Amman; The Islamic University of Minnesota-USA

[3] The Ministry of Education, Jordan

Received: 2/9/2024
Revised: 19/9/2024
Accepted: 25/11/2024
Published online: 1/12/2025

* *Corresponding author:*
nashashreema@yahoo.com

Citation: Al-Nashash, R. M. H., Al-Samkari, M. H., & Al-Fayez, I. (2025). Knowledge Economy and its Role in Serving Society in Jordanian Universities. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(5), 8898. https://doi.org/10.35516/Hum.2026.8898

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The study aimed to identify the role of the knowledge economy in serving the community within Jordanian universities.

Methods: This study employed the Analytic-Synthetic Approach, deemed suitable for the type of research. It relied on primary and secondary sources discussing the subject of the knowledge economy, as well as reports issued by organizations and institutions concerned with this topic. The study comprised three main axes: the first addressed the importance of the knowledge economy in Jordanian universities; the second examined the significance of community service in Jordanian universities; and the third explored the role of the knowledge economy in community service within Jordanian universities.

Results: The study highlighted the critical role of the knowledge economy in utilizing informational resources, advanced technologies, and human intellect as intellectual capital. It also underscored the importance of community service in fostering participation, solving societal challenges, and aligning research with production and service needs. Key roles of the knowledge economy include spreading knowledge, fostering innovation, linking academics to the labor market, opening new learning pathways, and enhancing learners' skills.

Conclusions: The study recommended spreading knowledge and fostering a problem-solving mindset. It emphasized aligning higher education curricula with societal needs, promoting knowledge production, and developing human capital. It also advocated identifying community needs to drive behavioral and developmental change, allocating university budgets to support growth and innovation, and strengthening partnerships between universities, private sector entities, and production institutions to address social and economic challenges.

Keywords: Knowledge economy; community service; Jordanian public universities

الاقتصاد المعرفي ودوره في خدمة المجتمع في الجامعات الأردنية

ريما مصطفى حسن النشاش[1*]، محمد حبيب السمكري[2]، ابتسام الفايز[3]

[1] كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية

[2] مركز المتطلبات الجامعية العامة، الجامعة الأردنية؛ جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن؛ كلية الآداب والعلوم التربوية، قسم تكنولوجيا التعليم، كلية الحاسبات وتقنية المعلومات، قسم علوم البيانات والذكاء الاصطناعي - الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

[3] وزارة التربية والتعليم، الأردن

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة التعرف على دور الاقتصاد المعرفي في خدمة المجتمع في الجامعات الأردنية.

المنهجية: استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي التركيبي Analytic- Synthetic Approach لملائمتها لنوع الدراسة، حيث اعتمدت على مصادر أصيلة وثانوية ناقشت موضوع الاقتصاد المعرفي، فضلاً عن التقارير الصادرة من المنظمات والمؤسسات التي تهتم بهذا الموضوع. وقد تضمنت الدراسة ثلاثة محاور، تطرق المحور الأول إلى أهمية الاقتصاد المعرفي في الجامعات الأردنية، أما المحور الثاني فقد تناول أهمية خدمة المجتمع في الجامعات الأردنية، وتناول المحور الثالث دور الاقتصاد المعرفي في خدمة المجتمع في الجامعات الأردنية.

النتائج: توصلت الدراسة أن هناك أهمية كبيرة للاقتصاد المعرفي وذلك من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي ثمين، كما أظهرت النتائج أهمية خدمة المجتمع وتظهر من خلال تنمية القدرة على المشاركة والاسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته وربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الانتاج والخدمات، ومن أهم الأدوار الذي يقدمه الاقتصاد المعرفي في خدمة المجتمع في الجامعات نشر المعرفة والمعلوماتية، وتنمية الأفكار، ربط العلم والمعرفة بسوق العمل، فتح قنوات جديدة للتعلم، تنمية مهارات المتعلمين.

التوصيات: نشر المعرفة وتكوين العقلية الواعية لحل مشكلات المجتمع، تطوير مناهج التعليم العالي ليتفق مع حاجات المجتمع من انتاج المعرفة وتنمية رأس المال البشري، تحديد احتياجات الافراد والمؤسسات في المجتمع من أجل احداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطية بالمجتمع.

وضع موازنة بإيرادات الجامعة لدعم الإنتاجية والنمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار، تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الإنتاجية والعمل على اقتراح حلول معينة مناسبة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع.

الكلمات الدالة: الاقتصاد المعرفي، خدمة المجتمع، الجامعات الأردنية العامة.

مقدمة:

تعد المعرفة ثروة أي شعب يتمتع بخصائص ومرتكزات العمل الجاد والابتكار والإبداع والتطوير والتجديد، حيث يبنى مجتمع المعرفة على عقول أبنائه (صناع المعرفة) الذين يقومون على تطوير المعلومات وتوليدها وإنتاجها، من خلال الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد أصبح اقتصاد المعرفة المحرك الأساسي لنمو المجتمعات وتطورها وتقدمها، حيث تسعى مختلف المجتمعات لامتلاك المعرفة المتخصصة اللازمة لنموها وتطويرها وتحقيق الإنتاجية العالية وهي ما يحقق لها الميزة التنافسية على المستوى الدولي.

ويعد الاقتصاد المعرفي أحد أهم الروافد المعرفية الحديثة فيما يتعلق بالنظرية الاقتصادية بأطرها المنهجية والفكرية والتطبيقات العملية، كما أصبح أداة محورية في تحديد مدى قدرة الدول على امتلاك أسباب التقدم ومقوماته التي تعتبر من أساسيات نجاح الدول في تنفيذ خططها وبرامجها الاقتصادية والتنموية الشاملة، فبعدما كانت الأرض ورأس المال والعمالة تعتبر أعمدة الاقتصاد وأصوله المهمة، أصبحت المعرفة التقنية والفنية ومستوى الذكاء والإبداع في التعامل مع المعلومات هي الأعمدة ذات الأهمية للاقتصاد الحديث، والتي هي نوع جديد من رأس المال يعتمد على الخبرات والأصول المعرفية تكمن في العقول البشرية المبدعة. (محمد، 2016)

ويتميز القرن الحالي الحادي والعشرون بالتقدم العلمي والتقني في شتى الميادين العلمية والمعرفية، وفي ظل هذا التقدم ظهرت عوامل جديدة تؤثر في الاقتصاد العالمي، ومن هذه العوامل المعرفة وتطبيقاتها، التي تعد من المصادر الرئيسة لنمو الاقتصاد العالمي، حيث يعد الاقتصاد المعرفي الثورة الثالثة بعد الثروة والطاقة (الغامدي 2020).

لهذا ظهرت الحاجة إلى تبني مهارات الاقتصاد المعرفي في التعليم الجامعي بتوظيف التكنولوجيا في التعليم وتهيئة جيل قادر على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها، مما جعل التعليم الجامعي مركزا لنقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ لم تعد الوسائل التقليدية قادرة على مواكبة التطور والمساهمة في التنمية بصورة فاعلة، وقد أدى ذلك إلى زيادة الحاجة لمبادرات تهيئ للمواطن فرص تعلم مستمر، تلائم حاجاته الحاضرة والمستقبلية، وتمكنه من المساهمة في التنمية المستدامة في مجتمعه (مهي،2020).

وتقوم المؤسسات التربوية سواء في التعليم العام أو العالي ولا سيما الجامعات بدور مهم في دعم التحول نحو الاقتصاد المعرفي لا سيما وأن تطبيقها لمؤشرات الاقتصاد المعرفي قد يساهم في تطويرها، خاصة وأنه من وظائف الجامعة ربطها بالمجتمع، واستخدام مؤسساته كمركز إشعاع يستهدف خدمته عن طريق إجراء البحوث والدراسات العلمية في كافة المجالات واستشعار نتائجها بما يحقق التقدم والارتقاء، وإيجاد الحلول لمختلف القضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن هذا المنطلق كان حرص وزارة التعليم على تبني مؤشرات الاقتصاد المعرفي سعياً منها لرفع مستوى التعليم الجامعي في مؤشر التنافسية العالمية (السهيمي،2023).

ومن جهة أخرى قد أصبحت الجامعات تضطلع بثلاث مهام أساسية وهي: التعليم، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، إلا أنه مما لا شك فيه أن المهمتين الأخيرتين أصبحتا تحظيان بمزيد من الاهتمام سواء من الجامعات أو المجتمعات ذاتها؛ ذلك إلى إدراك المجتمعات للدور الفاعل الذي يمكن أن تلعبه الجامعات في الكشف عن العديد من مشكلات المجتمع، وتقديم الحلول العلمية والعملية القادرة على معالجتها، لذا أصبحت الجامعات أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها المجتمعات الإنسانية في مسيرتها نحو التقدم على مختلف الأصعدة. كما تزايدت القناعة بأن إسهاماتها يجب ألا تقتصر على دورها كونها رافدا للتنمية وحسب، بل يجب أن تمتد تلك الإسهامات لتشمل أيضا العمل على تحصين المجتمعات ثقافيا ومعنويا وأخلاقيا في وجه ما تتعرض له من ظواهر قد تؤدي إلى النيل من هويتها ومنظومتها القيمية (بريني، 2023).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

في ظل التطور والتغيرات السريعة التي يشهده العالم في شتى المجالات والتي كان لها تأثيرًا كبيراً على جميع النظم وعلى راسها نظم التعليم بكافة مكوناتها وأسلوب عملها ووظائفها، ومن أبرز هذه التغيرات هي المعرفة، حيث أصبحت تهدف هذه المؤسسات إلى إعداد أفراد قادرين على مواكبة هذه التغيرات بطريقة علمية وتربوية، وتتعدى ذلك لتصل إلى انتاج المعرفة والفكر.

وعند الحديث عن دور التعليم في إعداد الأفراد في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، نجد أن التعليم يعتبر المفتاح للدخول إلى عصر المعرفة وتطوير المجتمعات عن طريق تنمية رأس المال البشري الذي يعتبر المحور الأساس للعملية التعليمية، فالتعليم هو الذي يبدأ بتنمية عقول المتعلمين وتشكيلها، وتوجيه اهتماماتهم، بل هو الذي يحفز الإلهام لديهم، فهو الذي يرسى القواعد نحو مجتمع اقتصاد المعرفة فإذا ما استطاعت المدرسة أن تكون المنتج الأول للمعرفة فإن هذا يعد مؤشرا لتحسين التعليم (محمود، 2016). وتعد خدمة المجتمع من أهم وظائف الجامعات في الوقت الحالي وذلك لضرورتها في تنمية قدرة الطلبة على المشاركة في بناء المجتمع ونهضته وحل المشكلات التي قد تظهر فيه وربط البحث العلمي بكافة الاحتياجات المجتمعية في كافة القطاعات (عبود، 2023).

وتعد الجامعة المؤسسة الاجتماعية التربوية التي تحتضن الشريحة الشبابية في المجتمع، فإن دورها يعد الأكثر اهمية في هذا المجال، لذا فهي مؤسسة تربوية اجتماعية تنموية تواكب التغيرات التكنولوجية والمعرفية العالمية، وترفدها بالبحث العلمي والخبرات ورأسمال المؤهل والمدرب على تطوير المجتمع، هذا يتطلب من الجامعة ان تخلق ثقافة عمل مشتركة تتحاور فيها الرؤى من اجل تحقيق خدمة المجتمع في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. كما أن المجتمع يعتمد بدرجة كبيرة على خريجي الجامعات ودورهم في تقدم المجتمع وهذا لا يتم الا من خلال دور الجامعة في تنمية العمليات المعرفية وتحقيق النمو الاقتصادي وتنمية العلاقات الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية لخدمة المجتمع (عبود،2021).

وعلى ضوء ما سبق فإن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: **ما دور الاقتصاد المعرفي في خدمة المجتمع في الجامعات الأردنية؟**

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس، الأسئلة الفرعية الثلاث الآتية:

- السؤال الأول: ما أهمية تطبيق الاقتصاد المعرفي في الجامعات الأردنية العامة؟
- السؤال الثاني: ما أهمية خدمة المجتمع في الجامعات الأردنية العامة؟
- السؤال الثالث: ما دور الاقتصاد المعرفي في خدمة المجتمع في الجامعات الأردنية العامة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة بما يلي:

1. أنها تعالج موضوعا ذا أهمية ألا وهو الاقتصاد المعرفي وعلاقته بخدمة المجتمع لطلبة الجامعات الأردنية.
2. يمكن أن تفيد القيادات الأكاديمية في تطوير أداء الجامعات واستخدام الاقتصاد المعرفي والوصول للتصنيفات العالمية مثل تصنيف QS وتصنيف وشنغهاي.
3. قد تسهم الدراسة الحالية في تحقيق إضافة علمية لحقل المعرفة وتفتح آفاقاً جديدة أمام الباحثين لدراسة تطبيق الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التربوية الأخرى وربطها بالمبادرات الطلابية وخدمة المجتمع.
4. التعرف على أثر الاقتصاد المعرفي في المبادرات الطلابية وخدمة المجتمع في الجامعات الأردنية العامة.

مصطلحات الدراسة:

- الاقتصاد المعرفي: وتعرفه الدراسة إجرائيا بأنه ذلك الاقتصاد القائم على فهم جديد لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، ويدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة. (السهيمي 9:2023).
- خدمة المجتمع: الخدمات والانشطة التي تقدمها الجامعة من خلال اهدافها المعرفية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تنمية المجتمع وتقدمه (عبود، 68:2021).

منهج الدراسة وأدواته:

استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي التركيبي Analytic- Synthetic Approach حيث يعد أحد الأدوات الرئيسية في عملية البحث العلمي والذي يقوم على مراجعة وتحليل الدراسات التربوية ذات الصلة. فهو يساهم في فهم وتحليل البيانات بشكل دقيق وموثوق، ويوفر إطارًا منهجيًا للباحثين للتعامل مع المشاكل واستنتاج النتائج حيث استخدام أدوات تحليل الدراسات ومضامينها واستخراج الأفكار والمفاهيم المهمة منها(SMITH،2019) وقد تم استخدام هذا المنهج لملائمته في إظهار النتائج الدراسة، حيث اعتمدت على مصادر أصيلة وثانوية ناقشت موضوع الاقتصاد المعرفي وتم جمع المعلومات من خلال الأبحاث والدراسات السابقة كدراسة أبو صعليك ووريكات (2017) ودراسة الربابعة و الهياجنة (2017) ودراسة العمري (2013)، أما بالنسبة لمحور خدمة المجتمع فقد تم الاعتماد على دراسة عبود (2021) ودراسة الشهباري، الغيلي (2013) و دراسة حمود ومصطفى وعلي (2022) لتوضيح دور الجامعة في خدمة المجتمع وآليات تطبيقه.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

فيما يلي عرض لبعض الدراسات ذات الصلة، بهدف الإفادة من الادبي النظري الذي تضمن محورين المحور الأول وهو الاقتصاد المعرفي والمحور الثاني خدمة المجتمع والمبادرات الطلابية في الجامعات وقد تم ترتيبها زمنياً من الأقدم إلى الأحدث وعلى النحو الآتي:

المحور الأول الاقتصاد المعرفي:

أجرى ديلي (Daily ،2008) دراسة استهدفت الكشف عن التأثيرات التخصصية على تطوير مهارات الاقتصاد لدى خريجي الكليات الجامعية، وقد

تم إنشاء دراسة دراسية من (14000) خريج من الكليات والجامعات في مينوسوتا بأمريكا، وتم استخدام التحليل الهرمي للهدف من خلال الدراسة بالإصرار على الأدبي النظري الأساسي والقدرات الأساسية في صناعة السياحة وهي القيادة، والاتصال في المجموعات، وحل السياحة للأشكال، والتعلم مدى الحياة، وتوصلت بالدراسة إلى أن التعلم مدى الحياة هو من أهم الكفاءات المطلوبة لعصر المعرفة الاقتصادية، وجود تأثير إيجابي للعمل المتكامل للمعرفة. المشاريع المذهلة في نجاح الفرد في التأثير على الإدارة.

الاقتصاد.

كما هدفت دراسة ليفنير وهينمان (Hennemann & Liefinger, 2010) إيجاد معلومات عن العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل في ظل الاقتصاد المعرفي، وذلك عن طريق الكشف عن المعارف والمهارات والكفايات التي اكتسبها الطلبة في الجامعة، وتمت عملية جمع البيانات عن طريق استبانة وزعت على (257) طالبا وطالبة من خريجي الجغرافيا. وتم استخدام المنهج الوصفي الكمي لتحقيق نتائج الدراسة، وكانت أهم نتائج هذه الدراسة: عدم التوافق بين المهارات والمعارف المكتسبة والكفاءات المطلوبة من الخريجين، والعمل على تزويد الخريجين بالمهارات والمعارف التي تساعدهم في بناء مستقبلهم، كما وأظهرت النتائج أنه لا توجد فروق في النتائج تعزى للجنس.

ودراسة ماكسويل وماكفارلن وسكوت ووليام (Maxwell, Macfarlane, Scott & Williamson, 2010) هدفت إلى معرفة مهارات الخريجين وتحديداً طلاب الدراسات العليا، وذلك في محاولة لتضييق الفجوة في المهارات التي يمتلكها الخريجين والمهارات المقدمة من قبلهم، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي لملائمتها لأغراض الدراسة، وطبقت أداتي الدراسة الاستبانة والمقابلة على عينة بلغت (١٠٠) طالب من الخريجين، وتوصلت الدراسة إلى أن مهارات الاتصال ومهارة حل المشكلات احتلت المراتب الأولى التي يجب على الخريج امتلاكها.

وهدفت دراسة العمري (2013) التعرف إلى مدى وعي طلبة الجامعات الأردنية الرسمية للمهارات الحياتية التي يحتاجونها في ضوء مبادئ الاقتصاد المعرفي، حيث تكونت عينة الدراسة من (797) طالب وطالبة من طلبة الجامعات 2011 ، / الأردنية من العام الدراسي 2010 وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وقد أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا في استجابات الطلبة تبعا لمتغير المستوى الدراسي فأظهرت النتائج تفوق طلبة السنة الرابعة في درجة وعيهم للمهارات الحياتية والاقتصاد المعرفي على الطلبة الذين لا يدرسون المساقات التي تتضمن مهارات الاقتصاد المعرفي، توصي الدراسة بدمج لمهارات الحياتية الاقتصاد المعرفي في جميع المساقات الجامعية.

وقد اجرى بوضياف (2016) دراسة هدفت التعرف إلى درجة تقديرات رؤساء اقسام الجامعات الجزائرية لمعوقات تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير أداء الجامعات وأثر كل من الجنس، والخبرة، ولتحقيق ذلك تم تطوير استبانة طبقت على عينة مكونة من (60) رئيس قسم في الجامعات الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى أن: تقديرات رؤساء الأقسام في الجامعات الجزائرية لمعوقات تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير أداء الجامعات كانت مرتفعة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري الجنس والخبرة.

وهدفت دراسة الربابعة والهياجنة (2017) تقييم دور اقتصاد المعرفة في تمكين التعليم الجامعي والتعرف على تحديات تطبيقه لدى عينة مكونة من (209) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية للعام الدراسي 2015-2016 وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت النتائج وجود دور متوسط (2.82) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية للعام الدراسي 2015-2016. اقتصاد المعرفة في دعم عناصر التعليم الجامعي حيث كان دوره الأكبر في تمكين المناهج يليه أعضاء هيئة التدريس والطلاب وأخيرا الإدارة التعليمية. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الأفراد لدور الاقتصاد المعرفي تعزى للستة والتخصص والرتبة الأكاديمية. من ناحية أخرى أظهرت النتائج ارتفاع مستوى تحديات الاقتصاد المعرفي في التعليم الجامعي (3.46)، ومن أبرزها التحديات الإدارية (3.66)، والاقتصادية (3.46)، والتحديات الإنسانية (3.26)، إلا أن النتائج لم تظهر أي دلالة إحصائية. وجود فروق في مستوى التحديات تعزى للجنس والرتبة الأكاديمية، بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية في التحديات الاقتصادية تعزى لتخصص المادة.

أما دراسة أبو صعيليك، وريكات(2017) فقد هدفت معرفة درجة امتلاك طلبة كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية المهارات التكنولوجية المتضمنة في الاقتصاد المعرفي، ومعرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة امتلاك الطلبة للمهارات التكنولوجية تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي) تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية واختيرت منه عينة الدراسة البالغة (400) طالبٍ وطالبةٍ بالطريقة العشوائية الطبقية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي. توصلت الدراسة إلى أن درجة امتلاك طلبة كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية المهارات التكنولوجية المتضمنة في الاقتصاد المعرفي كانت متوسطة وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للجنس في جميع المهارات، باستثناء مهارة التفكير حيث جاءت الفروق لصالح الذكور، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للعمر في جميع المهارات.

هدفت دراسة مني (2020) إلى قياس مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب جامعة الفيوم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق هدفها من خلال إعداد مقياس تم التأكد من صدقه وثباته، ويتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس فقط بجامعة الفيوم، وبلغ عدد العينة (376) عضو هيئة التدريس في الكليات العلمية والنظرية بالجامعة، وتشكل نسبة (١٧) من مجتمع الدراسة وتوصلت الدراسة

إلى ارتفاع مستوى مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب جامعة الفيوم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لبعض المهارات منها تطبيق التكنولوجيا، والعمل الجماعي والقيادة، والاتصال والتواصل بالترتيب وعلى التوالي، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب جامعة الفيوم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وبين نوع الكلية والدرجة العلمية لصالح الكليات العملية والدرجة العلمية الأعلى.

واستهدفت دراسة الصقري والمطيري (2021) التعرف على متطلبات البحث العلمي اللازمة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي في الجامعات السعوديّة، وعلى واقع تحقيقها، وفيما إذا كان فيه فروق بين استجابات أفراد العينة حول واقع تحقق هذه المتطلبات تعزى لمتغير(النوع، المرتبة العلمي، التخصص)، كما سعت إلى تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تحقيق هذه المتطلبات واعتمدت الباحثتان على التصميم المسحي العرضي وطبقت الاستبانة على عينة قصدية من أعضاء هيئة التدريس بلغت 311 عضواً من أصل 33.050 عضو هيئة تدريس، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم متطلبات البحث العلمي اللازمة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي هي تقديم قيم معرفيّة مضافة عالية بما يكفي لتلبية اقتصاد المعرفة من حيث تنظيم وإدارة البحث العلمي، وتمويله، وإعداد الباحثين، والتعاون البحثي بين الجامعات والشركات، وتوفير خدمات المعلومات العلميّة والتقنيّة، وأخيراً مجال في توظيف نتائج الأبحاث العلمية في عملية التنمية المستدامة، أما واقع تحقيق متطلبات البحث العلمي للتحول نحو الاقتصاد المعرفي في الجامعات السعوديّة فقد تراوح بين المتوسط إلى المرتفع، كما توصلت إلى عدم وجود فروق بين استجابات أفراد العينة ذات دلالة إحصائية حول واقع تحقق هذه المتطلبات تعزي لأي متغير من متغيرات الدراسة.

أما دراسة يونس و صياح (2023) فقد هدفت إلى قياس النمو في الاقتصاد المعرفي لممارسات الجامعات العراقية، كان المنهج المسحي هو المتبع ومن اهم النتائج هي ان الجامعات بصورة عامة ركزت على الممارسات الالكترونية و ظهر النمو في الاقتصاد المعرفي عن طريق المشاركين في الممارسات التي اقيمت في مراكز التعليم المستمر في الجامعات العراقية. وكانت اهم التوصيات هي ضرورة تطوير التقنيات التكنولوجية المستعملة في ممارسات التعليم المستمر واقتراح تقنية حديثة واستخدامها في الممارسات الالكترونية لمراكز التعليم المستمر.

وهدفت دراسة السهيمي (2023) إلى التعرف على درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، مؤشر الابتكار، مؤشر التعليم والتدريب، مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها. ولتحقيق ذلك استخدم منهج البحث الكمي وأسلوب المسح الشامل. واستخدمت الدراسة الاستبانة لجمع المعلومات بعد التحقق من خصائصها السيكو مترية. وتألفت عينة الدراسة من (373) فرداً من القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية (جامعة طيبة بالمدينة المنورة، وجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض). وقد تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية الطبقية. وتوصلت الدراسة إلى إن درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها جاءت بدرجة متوسطة بالنسبة للمجموع الكلي ولكل مؤشر من مؤشراته الفرعية وهي نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، الابتكار، التعليم والتدريب وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وقد أوصت الدراسة بتشجيع الجامعات السعودية على الاستمرار في تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي لتصل إلى المستوى المنشود في ذلك، ونشر ثقافة الاقتصاد المعرفي بين طلبة الجامعات والمدارس.

المحور الثاني خدمة المجتمع

استهدف دراسة عبود (2021) التعرف على دور الجامعة في خدمة المجتمع ، ولتحقيق هدف البحث قامت الباحثة بإجراء البحث على عينة مكونة من (100) فرد من اعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الأساسية ، واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين النمو المعرفي ودور الجامعة في خدمة المجتمع ، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التقدم المجتمعي ودور الجامعة في خدمة المجتمع وبين النمو الاقتصادي ودور الجامعة في خدمة المجتمع، وبين تأهيل الشباب السوق العمل ودور الجامعة في خدمة المجتمع وعليه تم التوصل الى بعض التوصيات ومن أهمها تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، والمؤسسات الإنتاجية والعمل على اقتراح حلول معينة مناسبة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع.

و استهدف دراسة حمود ومصطفى وعلي (2022) إلى وضع آليات مقترحة لتفعيل دور الجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء تصنيف كيو اس للجامعات العالمية، واعتمد البحث على المنهج الوصفي، وعلى استبانة مكونة من (٢٩) عبارة موجهة لعينة قوامها (٤٦٩) من أعضاء هيئة التدريس بالكليات العملية والنظرية بالجامعات المستهدفة وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن درجة تحقق واقع دور الجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة على ضوء تصنيف كيو اس للجامعات العالمية جاءت بدرجة متوسطة.

هدفت دراسة الشهباري، الغيلي (2013) إلى إبراز دور التعليم العالي في خدمة المجتمع ومعرفة التحديات والمشكلات التي أعاقت تطبيق خدمة المجتمع في الجامعات اليمنية وسبل معالجتها. واتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لتحقيق أهداف البحث وقد توصل الباحثان من خلال البحث إلى عدد من النتائج منها: 1) إن للتعليم العالي دورا مهما في خدمة المجتمع، وتنميته اجتماعيا واقتصاديا وتعليميا. 2) تحديد أهم

المجالات الخدمية التي يمكن أن تقدمها الجامعة للمجتمع، والتي توثق العلاقات بين الجامعات والمجتمع في اليمن. كما ذكر الباحثان عددا من التوصيات منها: • تحويل دور الجامعات اليمينة من دور تقليدي يختص بالتدريس فقط إلى دور متكامل يهتم أيضا بالبحث العلمي وخدمة المجتمع. • زيادة الوعي بمفهوم خدمة المجتمع وأهميته في مؤسسات التعليم العالي لجميع العاملين في هذه المؤسسات وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات وغيرها. • التركيز على تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي في اليمن. • العمل على الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات اليمنية من حيث توفر الإمكانيات. تفعيل وتوثيق العلاقة بين الجامعات والمجتمع من خلال المشاركة في مختلف الفعاليات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد مراجعة الباحثين للدراسات السابقة فقد لاحظوا ما يلي:

1. الكثير من الدراسات تناولت موضوع الاقتصاد المعرفي وأثره على طلبة المدارس، بمعنى أن العينة كانت طلاب المدارس باختلاف المرحلة الدراسية، وتم إغفال طلاب المرحلة الجامعية نوعا ما.
2. هناك ندرة في الدراسات العربية من حيث دراسة الجانب المتعلق بالمهارات المتضمنة في الاقتصاد المعرفي، وتحديدًا في المرحلة الجامعية حيث أن كثيرًا من الدراسات تناولت الاتجاهات حول الاقتصاد المعرفي أو الوعي به بالنسبة لطلبة الجامعات أو أعضاء هيئة التدريس.
3. . هناك نقص كبير في دراسة أثر الاقتصاد المعرفي على وخدمة المجتمع والمبادرات الطلابية في الجامعات الأردنية.
4. اعتمدت الدراسات السابقة على المنهج المسحي الوصفي والكمي ولا يوجد دراسات اعتمدت على المنهج التحليلي التركيبي التي اعتمدت عليه هذه الدراسة.

حيث ركزت بعض الراسات السابقة على الاقتصاد الجامعي كمفهوم ووصف ومدى وعى الطلبة لمفهومه كدراسة بوضياف (2016) ودراسة جريج وقن (Graig &Gunn) ودراسة العمري (2013) ، وركزت دراسة الربابعة و الهياجنة (2017) على تقييم دور اقتصاد المعرفة في تمكين التعليم الجامعي والتعرف على تحديات تطبيقه، اما بالنسبة لدراسة (أبو صعيليك، وريكات ،2017) ودراسة ماكسويل وماكفارلن وسكوت ووليام (Maxwell, Macfarlane, Scott & Williamson, 2010) فقد هدفت إلى معرفة درجة امتلاك طلبة الجامعات لمهارات الاقتصاد المعرفي، وبعض الدراسالت قامت بدراسة واقع تطبيق الاقتصاد المعرفي وقياس مهاراته ونموه لدى طلبة الجامعات مثل دراسة (مهي، 2020) و السهيمي (2023) و يونس و صياح (2023).، اما بعض الدراسات فقد ركزت على معرفة متطلبات البحث العلمي اللازمة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي في الجامعات مثل دراسة (الصقري و المطيري،2021)

وبحثت بعض الدراسات عن معلومات لإيجاد العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل في ظل اقتصاد المعرفة كدراسة ليفنير وهينمان (2010 Hennemann & Liefinger,).

أما بالنسبة لمحور خدمة المجتمع فقد استهدف دراسة عبود (2021) ودراسة الشهباري، الغيلي (2013)التعرف وإبراز دور التعليم العالي في خدمة المجتمع. ودراسة حمود ومصطفى وعلى (2022) إلى وضع آليات مقترحة لتفعيل دور الجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء تصنيف كيو اس للجامعات العالمية.

استخدمت الدراسات السابقة في مجملها المنهج الكمي (المسحي والوصفي) كما استخدمت الاستبانات والمقابلات لإظهار النتائج وكان تركيزها على الاقتصاد المعرفي كمتغير في الدراسة، وأما ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تختلف عن الدراسات السابقة في أنها تحاول الكشف عن دور الاقتصاد المعرفي في خدمة المجتمع في الجامعات الأردنية، ووجه الاختلاف أنها ربطت مجالين وهما الاقتصاد المعرفي وخدمة المجتمع وحاولت معرفة أهمية تطبيق الاقتصاد المعرفي في الجامعات الأردنية. وما يميز هذه الدراسة أيضًا أنها تطرقت لموضوع الاقتصاد المعرفي لدى الطلبة الجامعيين، وهو موضوع حديث نوعا ما، ولا توجد عليه الكثير من الدراسات وتحديدا العربية (على حد علم الباحثين) وذلك؛ لأن غالبية الدراسات التي أجريت حول الاقتصاد المعرفي، كانت تدور حول معاييره ومرتكزاته، ودور المعلم والمتعلم فيه، وكيفية إعدادهم لأدوارهم الجديدة في ظل التوجه للاقتصاد المعرفي، وأيضاً كيفية تغيير المناهج وبنائها بطريقة تتناسب مع التوجهات العالمية نحو الاقتصاد المعرفي. ولا يوجد دراسة توضح دور الاقتصاد المعرفي في خدمة المجتمع في الجامعات. ولذا جاءت هذه الدراسة لاستكمال الدراسات الذي قدمت في مجال البحث عن الاقتصاد المعرفي ودوره في وظائف الجامعات الرئيسية وتحديدًا (خدمة المجتمع)، حيث يمكن أن تسهم نتائجها بعمل مقارنات مع نتائج الدراسات السابقة أو فتح مجال أمام دراسات جديدة، مما يمكن تكوين رؤية مشتركة حول مستقبل الاقتصاد المعرفي ودوره في النظام التعليم الجامعي.

نتائج الدراسة:

فيما يلي عرض للنتائج التي تم التوصل إليها وفقًا لأسئلتها وذلك على النحو الآتي:

- **نتائج السؤال الأول**: ما أهمية تطبيق الاقتصاد المعرفي في الجامعات الأردنية العامة؟

أصبح الاقتصاد المعرفي أداة رئيسية تقود العالم إلى مزيد من التقدم والقدرة وجزءًا من الأنشطة اليومية، فقد تعاظمت أهمية المعرفة في الاقتصاد

لكونها السمة الأساسية المميزة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين والعنصر الجوهري في تنمية الصناعة واستدامتها، ليس ذلك فحسب وإنما كذلك في تطور قطاع الإنتاج والخدمات كافة، ومما يزيد من أهمية الاقتصاد المعرفي أن السلعة المعرفية تنتج مرة واحدة ولكنها تباع ملايين المرات (الروبي 2018). ويرتبط مفهوم الاقتصاد المعرفي بتعزيز القدرات الاقتصادية في المجتمعات، من خلال تطوير المعرفة ودعمها واستثمار العقول البشرية وتطويع الخبرات الإنسانية الموثقة الضمنية والمعلنة في تنمية الموارد الاقتصادية (العبد الجبار، 2017). وهناك عدد كبير من المصطلحات المستخدمة للتعبير عن الاقتصاد المعرفي، منها، اقتصاد المعلومات اقتصاد الانترنت والاقتصاد الرقمي الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الإلكتروني، الاقتصاد الشبكي، اقتصاد الملموسات والاقتصاد الجديد (إبراهيم، 2020). ويُعرف الاقتصاد المعرفي بأنه نظام اقتصادي يرتبط بمجتمع تكون فيه المعرفة هي المورد الاقتصادي والعنصر الأساسي للإنتاج الذي يقوم على الوفرة من خلال إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة في مختلف مجالات الحياة، ويحدث ذلك باستخدام كوادر مؤهلة لاستيعاب متغيرات العصر توظيفاً للبحث العلمي واعتماداً على الاستخدام الأمثل لرأس المال البشرى بهدف تحقيق التنمية (الصقري والمطيري، 2021)

تكمن أهمية الاقتصاد المعرفي في الجامعات في أنه يستهدف تحسين نوعية الوظائف الجامعية بمجالاتها المختلفة، وذلك من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي ثمين، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة، وتقنية المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة بمفهومها التكاملي محمود (2017) فأصبحت المعرفة في عالم اليوم هي مفتاح التنمية وغيابها يعوق مسار التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ونجد أن كثيرًا من الدول المتقدمة والتي تسعى إلى الرقي والتقدم تكون الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة هي المحرك الأساسي للنمو والتنمية (الوادعي 2020). فالاقتصاد المعرفي يحقق منفعة من خلال توظيف المعرفة واستغلال معطياتها في تقديم منتجات أو خدمات متميزة جديدة، أو متجددة يمكن تسويقها وتحقيق الأرباح منها، وتوليد الثروة من خلال ذلك، ومن هذا يقوم الاقتصاد المعرفي بتحويل المعرفة إلى ثروة وإلى مصدر السعادة الإنسان العزيزي، (2019)، وتبرز أهميتها أيضا في الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها الاقتصاد المعرفي. (الرشيدي والسرحان، 2020)

وفي ضوء ما سبق يتضح أهمية الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التعليمي، من خلال تمكين مكونات العملية التعليمية من مواكبة التغيرات المعاصرة خاصة في مجال التنمية البشرية المستدامة، كالدعم والتوجيه منذ المراحل العمرية المبكرة. كما يعزز الاقتصاد المعرفي مبادئ التعلم النشط والفعال من خلال تحقيق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة بأقل وقت وجهد، تساعد في زيادة ثقة المعلم والمتعلم بها. كما يتطلب الاقتصاد المعرفي إعادة النظر بالمناهج والبرامج والسياسات التربوية والتعليمية بشكل مستمر. (العذاري والدعمي،2010).

لذلك فمن الضروري أن تتوجه الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة إلى الاهتمام بمجالات الاقتصاد المعرفي بوصفه جزء أساسيا في إعداد القادة الأكاديميين كونهم جوهر العملية التعليمية البناءة، خاصة وأن الجامعات هي أضخم حقل يمكن استثماره في عصر الاقتصاد المعرفي، بما تمتلكه من برامج لتعليم العنصر البشري وتزويده بالمهارات اللازمة للعمل في ظل الاقتصاد المعرفي. (عبد الله، 2018).

متطلبات ومقومات بناء الاقتصاد المعرفي الجامعي:

تتمثل أهم متطلبات الاقتصاد المعرفي فيما يلي: (الوادعي، 2021)

1. بنية تحتية مجهزة بكافة المستلزمات النوعية لمواكبة التغيرات في الأساليب والطرق المعتمدة للتدريس.
2. تبني مفهوم الاقتصاد المعرفي من الإدارة الجامعية.
3. مواكبة أعضاء هيئة التدريس للتغيرات العصرية، والعمل على تطوير أنفسهم وطلابهم والبحث عن مصادر المعرفة المتجددة.
4. الحث على إنتاج المعرفة وتشجيع التعلم الذاتي من خلال تنويع أساليب التدريس.
5. تقديم الحلول العلمية المتوافقة مع متطلبات سوق العمل من خلال البحث العلمي واستشراف حاجات المستقبل.
6. خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة ومع الأفراد ليكمل كل منهما الآخر في توفير متطلبات الاقتصاد المعرفي.

ويرى الكيلاني ومصطفى (2011) أن فلسفة الاقتصاد المعرفي تقوم على مجالين أساسيين وعليه يمكن تطبيقه في الجامعات:

1. السرعة الفائقة في الوصول إلى المعرفة وإنتاجها وتوظيفها الذي أدى للوصول إلى أدق وأحدث المعلومات والاتصالات.
2. ربط المعرفة بحاجات السوق، وذلك من خلال التعرف إلى المشكلات القائمة وحلها بالطرق العلمية.

ويستوجب اقتصاد المعرفة إحداث تغيرات جذرية في بنية وأهداف التعليم الجامعي، بحيث تتسق مع التغيرات المختلفة التي يفرضها هذا الاقتصاد، حتى تستطيع تحقيق التميز والقدرة على المنافسة واستحداث محاور جديدة

للتنمية وفق خطط استراتيجية مدروسة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

1- التوجه نحو تكامل المعرفة: يعد تكامل المعرفة واتساع نطاقها في عصر اقتصاد المعرفة ركيزة أساسية لتطوير التعليم الجامعي، فلم تعد خريطة المعرفة جزراً منعزلة بل أصبحت منظومة شديدة الاندماج تتداخل فيها العلوم الإنسانية والاجتماعية مع العلوم الطبيعية وتمتزج في إطارها المعارف بالخبرات (ضاحي، 2008) من أجل توفير نوعية من الخبراء ذوي رؤية شمولية تجيد استخدام الأساليب البحثية المتكاملة والفعالة مما يسهم في تقدم المعرفة وتحقيق التنافسية.

2- التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس: تعد التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس مطلبا لتطوير مهاراتهم وتحسين قدراتهم بما يتوافق مع التغيرات المعرفية المتسارعة، وبظهور اقتصاد المعرفة باتت برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس نوعاً من الاستثمار البشرى والأكاديمي الذي يجب أن تتضمنه خطط وسياسات الجامعة.

3-ومن أهم أهداف برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس: تطوير معارفهم الأكاديمية ومهاراتهم التدريسية وتوجيههم إلى المستجدات والأفكار والرؤى الجديدة في مجال التخصص وفي مجال تقنيات التعليم الحديثة، وتنمية قدرتهم على الابتكار، ومساعدتهم على فهم المشكلات التعليمية وأسبابها وكيفية مواجهتها، وتنمية مهاراتهم البحثية وتشجيعهم على إجراء بحوث لمعالجة قضايا المجتمع، وتوجيههم إلى العمل في فريق والعمل التعاوني لتحقيق مستوي أداء أفضل.

4- تيسير المشاركة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني: تعمل المشاركة المجتمعية على توظيف المعرفة في خدمة المجتمع وتحويل الجامعات إلى مجتمعات تعلم وهي من ركائز اقتصاد المعرفة، ومن العوامل التي تساعد على نجاح هذه المشاركة وضع إستراتيجية محددة الأهداف، وتنمية قنوات الاتصال الفعال، والحرص على تبادل المعلومات بينهما، والمرونة في العلاقات.

ويؤكد اقتصاد المعرفة على ضرورة المشاركة بين الجامعات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني من خلال تنفيذ مشروعات لصالحها، وتقديم استشارات علمية لها أو إنتاج مشروعات بحثية تلبى احتياجاتها، ويساعدها على تطبيق نتائج بحوثها وتسويقها.

5- تسويق الأنشطة الجامعية: لقد أدى ظهور اقتصاد المعرفة إلى إحداث تغير في طبيعة عمل الجامعة، بحيث أصبح التعليم الجامعي استثماراً يوظف أنشطته المختلفة لتحقيق قوة اقتصادية من خلال تسويقها بغرض رفع كفاءة الأداء الجامعي، وزيادة نصيب الجامعة من الإنتاج العلمي والتكنولوجي، وتحويل بعض الوحدات الأكاديمية إلى وحدات ذات طابع خاص لتقديم الأنشطة الخدمية التي تفيد المجتمع

بذلك تسهم الجامعة في اقتصاد المعرفة حيث تتعامل مع المعرفة في أرقى مستوياتها، لذا ينبغي توجيه البحث العلمي لاستشراف المستقبل ومعالجة مشكلات المجتمع الناجمة عن التقدم العلمي والتكنولوجي وتسويق البحوث وتطبيق نتائجها (الأتربي، 2017).

قد أكد العديد من الدراسات السابقة على أهمية تطبيق مهارات الاقتصاد المعرفي، فقد أوصت دراسة الهواري (2013) بإجراء المزيد من البحوث والدراسات في مجال الاقتصاد المعرفي بالإضافة الى عقد دورات تدريبية قائمة على كفايات الاقتصاد المعرفي، وأوصت دراسة أبو صعيليك (2016) بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بمرحلة التعليم الجامعي في ضوء الاقتصاد المعرفي.

نتائج السؤال الثاني: ما أهمية خدمة المجتمع في الجامعات الأردنية العامة؟

تعد خدمة المجتمع من احدى وظائف الجامعات الثلاث حيث أن الوظائف الرئيسية للجامعات (التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) وعليه لا بد من تفعيل دور أعضاء هيئة التدريس والطلبة في تقديم الخدمات التشاركية التي تعنى بإيجاد حلول للمشكلات المجتمعية وتقديم يد العود في كافة المجالات.

ويعد اهتمام الجامعات بخدمة المجتمع أحد أهم العوامل التي تكسبها ثقة المجتمع والرأي العام ، كما يعد ذلك الاهتمام عامل من عوامل تبوء الجامعات مواقع متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات ، والتي برزت مع بداية مطلع الألفية الثالثة، كأحد آليات قياس الجودة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي من خلال توضيح ما يحدث بها من تغيرات (Shin, J, Toutkoushian, R, & Teichler, U ,2011) ، وكذلك التعرف على مستوى جودة أداء مؤسسات التعليم العالي ، وجوانب القصور التي في حاجة إلى المزيد من التطوير والإصلاح (أحمد, 2018).

كما وتعتبر خدمة المجتمع من أهم ما تقدمه الجامعة في الوقت الحالي من مناخ تنظيمي يتيح لهم المشاركة الفعالة في الرأي والعمل وتنمية القدرات والبحث عن المعرفة وحل المشكلات ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، كما أن دور الجامعة يظهر عن طريق ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الانتاج والخدمات. وتتمثل أهداف الجامعة في خدمة المجتمع كما وضحها (مصطفى وعلي، 2022) بالآتي:

1. أهداف معرفية (انتاج وتطوير المعرفة).
2. أهداف اقتصادية بالكوادر والخبرات التي تعمل لتحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع.
3. أهداف اجتماعية تعمل على تطوير وتقدم المجتمع، وحل مشكلاتها وتقديم الخدمة إلى عملائها ومتلقيها في أماكن إقامتهم.

وتعد خدمة المجتمع ذا أهمية كبيرة في مؤسسات التعليم عالي ويمكن اجمالها بما يلي:

1. مساهمة مؤسسات التعليم العالي في دعم أنشطة الابتكار ونشر المعرفة في المنطقة المحيطة بها من خلال القيام بالبحوث وتطبيقها، وتأسيس الشركات وحقوق الملكية الفكرية وتقديم الاستشارات.

2. المساهمة في التنمية الاجتماعية والثقافية والبيئية من خلال دعم التنمية المستدامة، ونشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع، ومشاركة الأفكار ونقلها، ودعم العمل التطوعي في المجتمع، وإتاحة الوصول العام للمرافق التي تمتلكها مؤسسات التعليم العالي مثل: المرافق مثل المكتبات والمراكز الرياضية والأماكن الفنية والثقافية.

3. المساهمة في تنمية رأس المال البشري، والمهارات التي تلبي احتياجات سوق العمل، من خلال دعم عملية التعلم في بيئة عمل حقيقية أو تدريب عملي. (مصطفى، علي، 2022)

كما تتنوع مجالات خدمة الجامعة للمجتمع وتتعدد طبقًا لظروف كل جامعة على حده وكذلك طبقا لظروف المجتمع المتغيرة، والتي يمكن إجمالها في الآتي (عزب، 2011)

1. القيام بالبحوث والمؤتمرات العلمية والندوات التي تسهم في تنمية البيئة، وحل مشكلاتها، وزيادة الإنتاج، وتحسين مستوى الخدمات تقوم الجامعة بتعليم الكبار في جميع الأعمار (التعليم المستمر) ومحو أميتهم، والتدريب المستمر للمهنيين لرفع كفايتهم وإكسابهم الخبرات اللازمة لأداء المهنة وملاحقتهم لركب التقدم العلمي والتكنولوجي.

2. تقوم الجامعة بنشر الثقافة بكل أنواعها للراغبين فيها والمحتاجين إليها من أبناء المجتمع بغض النظر عن أعمالهم، وبالتالي تمكنهم من حل مشكلاهم، والتكيف مع مجتمعهم وقدرتهم على إحداث التنمية المنشودة، كما تقدم لطلابها

3. برامج ثقافية ترفع مستواهم الثقافي وتربطهم ببيئتهم ومجتمعهم. إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى العاملة كما وكيفا لمواجهة الثورة العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر، وتلبية حاجات مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية من المهارات والاختصاصات التي تتطلبها خطط التنمية.

4. الاسهام في تقدم الفنون والعلوم لإثراء المعرفة والفكر الإنساني مما يسهم في تحقيق التقدم الاجتماعي والرقي الحضاري المنشود.

- **نتائج السؤال الثالث:** ما دور الاقتصاد المعرفي في خدمة المجتمع في الجامعات الأردنية؟

وفي الدول المتقدمة تحتل الجامعة مكانة متميزة تمكنها من صناعة اقتصاد المعرفة حيث تغيرت الرسالة المؤسسية للجامعة من الحفاظ على الثقافة إلى إنتاج المعرفة ذات القيمة الاقتصادية، وأدت شدة المنافسة بين المؤسسات الصناعية إلى ارتباط معظم المناهج الدراسية والمعرفة داخل الجامعة بمتطلبات الاقتصاد المعرفي الناشئ، وفي النصف الأخير من القرن العشرين بدأت الجامعات في التطلع للحصول على مواردها الخاصة من خلال الأنشطة الريادية في مجالات البحث والتعليم والخدمات (Lee, Jenny J. et al., 2005, 193) ، فهي تنتج أفراداً مؤهلين تأهيلا عالياً يحتاجهم هذا الاقتصاد، وفى نفس الوقت تنتج المعرفة التي تدفع إلى الابتكار وزيادة الإنتاجية وتحقيق القدرة التنافسية ، أما الجامعات المصرية فدورها محدود في إنتاج المعارف مما يجعلها غير مؤهلة للمشاركة في تحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة.

ومن أهم الأدوار الذي يقدمه الاقتصاد المعرفي في خدمة المجتمع في الجامعات كما أوردها عبود (2021):

1. نشر المعرفة والمعلوماتية: حيث ان نشر المعرفة من الوظائف الأساسية التي تقع على عاتق الجامعة، من أجل انتاج جيل معرفي متطور يعتمد على المعرفة في كل المجالات ومنه يتم انتاج مجتمع المعرفة، والتي تعتمد أساسًا على رأس المال البشري المعتمد على العقل والمعلومات وصناعة الأفكار وهي دعائم المجتمع المعرفي.

2. تنمية الأفكار: حيث تعد الجامعة من المؤسسات التي تنمي الأفكار وتطورها من خلال ما تملكه من باحثين وأساتذة متخصصين في كل المجالات،

3. ربط العلم والمعرفة بسوق العلم: فمخرجات التعليم الجامعي لابد أن تتناسب مع احتياجات سوق العمل كمًا وكيفًا، وبذلك فللتعليم الجامعي أهمية كبيرة في زيادة رأس املال البشري على المستوى العالي.

4. فتح قنوات جديدة للتعلم: التقدم في التعليم وثورة المعرفة والمعلوماتية والتغيرات والتحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أدى إلى ظهور الكثير من المستجدات في تكنولوجيا المعلومات.

5. تنمية مهارات المتعلمين: حيث تقوم الجامعة بتطوير كفايات ومهارات وقدرات واتجاهات الطلبة من الناحية المعرفية وتساعدهم وتؤهلهم للقيام بتطوير وتنمية ذواتهم ومحيطهم بما ينسجم مع التطورات التقنية والمعلوماتية في العالم المعاصر.

التوصيات:

وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصى بها الباحثون ما يلي:

1. الارتقاء بالمجتمع علمياً وفكرياً وحضارياً لابد من نشر المعرفة وتكوين العقلية الواعية لحل مشكلات المجتمع ويتم ذلك عن طريق تغيير سلوك (الطلبة) ما بين المعارف النظرية الاكاديمية واحتياجات المجتمع.

2. ان الاستثمار في التعليم العالي يجب ان يستتبع بعملية تطوير مناهج التعليم العالي ليتفق مع حاجات المجتمع المتزايدة من خلال تعديل المناهج التي تعتمد بشكل كبير على انتاج المعرفة وتنمية رأس المال البشري وصولاً الى تنمية اهتمامات الطالب نحو تقدم مجتمعه.

3. يجب على الجامعة تحديد احتياجات الافراد والمؤسسات في المجتمع من اجل احداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطية بالمجتمع عن طريق انتاج راي عام يهتم بقضايا المجتمع ويعمل على إيجاد حلولاً لها.

4. وضع موازنة بإيرادات الجامعة لدعم الإنتاجية والنمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار من أجل التقدم المجتمعي من خلال دعم وزارتي التخطيط والمالية

5. على الجامعة وضع استراتيجيات تهدف الى تطوير البحث العلمي واتساع مجالاته ليواكب التطور التكنولوجي لخدمة المجتمع.

6. تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الإنتاجية والعمل على اقتراح حلول معينة مناسبة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع.

المصادروالمراجع

إبراهيم، ن. (2020). تقييم أداء التعليم العالي في إطار اقتصاد المعرفة في مصر. *مجلة مصر المعاصرة*، *111* (537)، 57-90.

أبو صعيليك، ع. والوريكات، م. (2017). درجة امتلاك طلبة كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية المهارات التكنولوجية المتضمنة في الاقتصاد المعرفي. *دراسات: العلوم التربوية*، *44* (2)، 159.

الاتربي، هـ. (2017). دور جامعة طنطا في تنمية رأس المال الفكري لأعضاء هيئة تدريسها لتحقيق اقتصاد المعرفة تصور مقترح. *مجلة كلية التربية*، *3*(41)، 79-189.

أحمد، س. (2018). *نماذج التصنيفات العالمية للجامعات نظرية وتطبيقية*، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

بريني، د. (2018). دور الجامعة في خدمة المجتمع. *مجلة الأفق للعلوم*، *3*(4).

بوضياف، ن. (2016). تقديرات رؤساء اقسام الجامعات الجزائرية لمعوقات تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير أداء الجامعات. *مجلة جرش للبحوث والدراسات*، *17* (1).

حيدر، أ. (2003). جامعة المستقبل وارتباطها بسوق العمل وخطط التنمية"، *المؤتمر العاشر لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس*، 27-28/12/ 2003، ص.05

الربابعة، ح. والهياجنة، و. (2017). تقييم دور الاقتصاد المعرفي في تمكين العملية التعليمية وتحدياته المعاصرة في الجامعات الأردنية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية*، *25*(1)، 121.

الرشيدي، ف. والسرحان، خ. (2020). واقع تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت. *المجلة التربوية الأردنية*، *5*(2)، 1-22.

الروبي، ح. (2018). اليات مقترحة لتسويق الخدمات التعليمية الجامعية في ضوء اقتصاد المعرفة: دراسة تطبيقية بجامعة بني سويف. *مجلة كلية التربية بجامعة كفر الشيخ*، *18* (2)، 425-50.

السلطان، ف. (2009). اتجاهات الشباب الجامعي الذكور نحو العمل التطوعي، دراسة تطبيقية على جامعة الملك سعود. *مجلة رسالة الخليج العربي*، مكتب التربية لدول الخليج العربي بالرياض.

السهيمي، ع. (2023). درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس. *مجلة كلية التربية*، جامعة طنطا، *89*(4)، 351–386.

الشهاري، ش. والغيلي، ز. (2013). دور التعليم العالي في خدمة المجتمع في الجمهورية اليمنية. *مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية*، *5*(10)، 430-467.

الصقري، ع. والمطيري، ج. (2021). متطلبات البحث العلمي اللازمة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي في الجامعات السعودية. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، جامعة القصيم، *14* (4)، 1846-1878.

ضاحي، ح. (2008). *الأدوار المستقبلية للتعليم الجامعي في ضوء تحولات الألفية الثالثة*، الجيزة الدار العالمية للنشر والتوزيع.

العبد الجبار، ج. (2017). دور الجامعات في دعم البحث العلمي لتعزيز الاقتصاد المعرفي: مؤشرات الاهتمام به في الجامعات السعودية. *مجلة الملك فهد الوطنية*، *23*(1)، 58-88.

عبد الله، ا. (2018). *درجة ممارسة القادة الأكاديميين بالجامعات الأردنية لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس*. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

عبود، ز. (2021). دور الجامعة في خدمة المجتمع. *المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، (21)، 65-79.

العذاري، ع. ودعمي، هـ. (2010). *اقتصاد الصناعة وانعكاساته على التنمية البشرية*. عمان دار جرير.

عزب، م. (2011). *التعليم وقضايا التنمية*، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

العزيزي، م. (2019). تصور مقترح تطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة. *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 23(1)، 6-78.

العمري، ج. (2013). مدى وعي طلبة الجامعات الأردنية الرسمية للمهارات الحياتية في ضوء الاقتصاد المعرفي. *دراسات نفسية وتربوية*، (10)، 103- 128.

الغامدي، ع. (2020). درجة تضمين مهارات الاقتصاد المعرفي بمنهج التربية الفنية للمرحلة المتوسطة من وجهة نظر معلمي ومعلمات التربية الفنية بمدينة مكة المكرمة. *مجلة التربية*، 66(1).

الكيلاني، أ. ومصطفى، م. (2011). درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم في الأردن. *مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية، جامعة دمشق*، 27(4،3)، 681-718.

محمد، إ. وصلاح، ن. (2016). مؤشرات الاقتصاد القائم على المعرفة: دراسة مقارنة مع نظرة لوضع مصر واستراتيجياتها في التحول إلى اقتصاد المعرفة. *سيبريان جورنال*، (44)، 29-12.

محمود، خ. (2017). أداور المعلم المستقبلية في ضوء متطلبات عصر اقتصاد المعرفة: دراسة تحليلية. *دراسات في علوم التربية*، 1(3)، 85-118.

محمود، ش. ومصطفى، ي. وعلي، ع. (2022). آليات مقترحة لتفعيل دور الجامعات المصرية في مجال خدة المجتمع وتنمية البيئة على ضوء كيو إس (QS) للجامعات العالمية. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية*، 16(9).

محمود، م. (2016). *الاقتصاد المعرفي*. الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مهني، م. (2020). مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب جامعة الفيوم من وجهة نظر هيئة التدريس. *المجلة التربوية*، 1(77).

الهواري، ف. (2013). *مدى ممارسة معلمي العلوم للمرحلة الثانوية لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر المعلمين أنفسهم في محافظة الكرك*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الوداعي، س. (2021). واقع الاستثمار التربوي في الجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة. *مجلة القراءة والمعرفة بكلية التربية*، جامعة عين شمس، 235، 261-303.

يونس، أ. وصباح، ل. (2023). قياس النمو في الاقتصاد المعرفي لممارسات الجامعات العراقية. *مجلة آداب المستنصرية*، 47(103)، 311-336.

References

Dailey, A. (2008). Effects of college major and context on 21st-century knowledge economy competencies. *Dissertations Abstracts International***,** UMI 3248053.

Hennemann, S., & Liefiner, I. (2010). Employability of German geography graduates: The mismatch between knowledge acquired and competences required. *Journal of Geography in Higher Education, 34*(2), 215–230.

Iqbal, M., Rasli, A., Heng, L., Ali, M., Tat, H., & Hassan, I. (2011). Knowledge economy and university performance. *International Journal of Academic Research, 3*(5), 27–32.

Shin, J. C., Toutkoushian, R. K., & Teichler, U. (2011). *University rankings: Theoretical basis, methodology, and impacts on global higher education* (Vol. 3). Dordrecht: Springer.

Smith, J. (2019). Using the analytical approach in the scientific research process. *Journal of Scientific Research, 45*(2), 78–90.